ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **26** يوليو/ تموز 2020 م 5 ذو الحجة 1441 هـ □ العدد 61 السنة السادسة
Sunday **26** July 2020

قضية

فلسطين أم إسرائيل... هل مواجهة الأبارتهايد الشكل المستقبلي للنضال؟
[3.2]

مسار

التحرر الوطني الفلسطيني وثنائية القومية: مدخل إلى الديمقراطية
[4- 5]

رؤية

الدولة الواحدة: مشروع مقاومة واستعادة للرواية الوطنية الفلسطينية
[6 - 7]

النضال الشعبي الفلسطيني مستمر رغم ضبابية المشروع التحرري (Getty)

البرنامج الوطني والنضال اليومي

حيّان جابر

يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة وخطيرة على الصعيدين الخاص والعام، أي على المستوى الوطني العام وعلى مستوى التجمعات الفلسطينية العديدة داخل وخارج فلسطين. وهو ما دفع البعض إلى التقليل من أهمية نقاش وتعديل البرنامج الوطني الآن، من أجل تكثيف الجهود على الساحات النضالية اليومية الخاصة والعامة، إذ يعتبر البعض أن نقاش البرنامج الوطني الآن بمثابة مضيعة للوقت وهدر للجهود الوطنية في مرحلة تتطلب نضاليا فلسطينيا كثيفاً. لكن نلحظ على الضفة الأخرى السياسية والاجتماعية والقانونية معوقات عديدة تحول دون ذلك، منها؛ على سبيل الذكر لا الحصر؛ حالة انعدام الثقة بين الشعب الفلسطيني وقياداته السياسية وصولا لفقدان الثقة بكامل الجسم السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى تخبط واضح في البوصلة النضالية الفلسطينية، التي تساهم في نفور فلسطيني من غالبية الدعوات النضالية المنظمة من قبل الإطار الرسمي الفلسطيني بشقيه الفصائلي والكياني؛ منظمة التحرير والسلطة؛ وهو ما أعتقد أنه يعود لأسباب متعلقة بقصور البرنامج الوطني الفلسطيني الراهن.

طبعا لا يعني ذلك إيقاف جميع أشكال النضال اليومية ذات الطابع المطلبي أو حتى الوطني داخل وخارج فلسطين حتى إقرار برنامج وطني جامع، بقدر ما هي إشارة وبحسم إلى مركزية البرنامج الوطني الجامع في حالتنا الفلسطينية، وهو ما يفرض علينا البحث والتداول بشأنه على التوازي مع مساهمتنا النضالية الميدانية الفعلية الوطنية منها والمطلبية. فقصور البرنامج الوطني الحالي والمتمثل بالبرنامج المرحلي وتبني حل الدولتين كسبيل وحيد لحل القضية الفلسطينية واستعادة الحقوق، قد انعكس على وحدة الشعب، نتيجة الانحراف الكبير في تعريف الشعب الفلسطيني واقعيا، أي بعيداً عن جمالية الجمل المنمقة. فسواء عنى مقرو البرنامج المرحلي ذلك أم لم لا، بات من الواضح بالنسبة لجميع الفلسطينيين اقتصار تعريف الشعب الفلسطيني على مواطني مناطق السلطة أو الأراضي المحتلة قبل عام 67 بأحسن حال. وعليه بات على اللاجئين خارج فلسطين وفلسطينيي 48 البحث عن مخارج ذاتية مجتزأة لأوضاعهم وأحوالهم، مخارج قد توفر لهم حدا أدنى من حقوقهم الإنسانية، ولو إلى حين آخر.

وبالتالي فقد تحول النضال المطلبي اليومي إلى نضال مناطقي منفصل عن مجمل النضال الوطني، بصورة تتناقض مع الوعي السائد فلسطينيا، الذي كان وما زال يرى في النضال اليومي مقدمة ضرورية لتطوير النضال الوطني العام الهادف إلى استعادة كامل الأرض والحقوق.

إذ بات جميع مطالب اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في دول الطوق اليوم بمثابة تدخل في شؤون الدول المضيفة، أو محاولة ضغط لتوطينهم، حتى لو كانت مطالب إنسانية محقة كحق العمل والتنقل والتعليم والاستشفاء، على اعتبارهم غير مشمولين بالمعادلة السياسية التي قد يفضي إليها حل الدولتين، واقتصر دور المنظمة والقوى الفلسطينية على مناشدة الدول المضيفة من أجل تحسن ظروف اللاجئين الفلسطينيين. وبالتالي فهم اليوم بمثابة حالة خاصة أو استثنائية تبحث عن مخرج مستقبلي واضح لها، سواء في الدول المضيفة أو في إحدى دول اللجوء والهجرة المعروفة. وكذلك في ما يخص نضالات فلسطينيي 48، التي بات البعض يدفعها باتجاه النضال من أجل حقوق المواطنة المتساوية فقط، حتى لو أضر ذلك بحقوقهم التي كفلها القانون الدولي، كالحق في العودة إلى قراهم ومدنهم وبلداتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، فهم اليوم بالتعريف الرسمي الفلسطيني مواطنون في دولة الكيان!! لذلك لا يصح اعتبار نقاش البرنامج الوطني بمثابة ترف فكري لا قيمة نضالية له، بل يجب أخذه بجدية كبيرة، كونه في الحالة الفلسطينية تحديدا بمثابة الناظم شبه الوحيد لوحدة الشعب والقضية والأرض. فالقضية الفلسطينية قضية شعب طرد وهجر من أرضه، ومنع عن ممارسة أبسط حقوقه الفردية والجماعية، بما فيها حقه في تقرير المصير وبناء دولته الوطنية، وبالتالي فنحن شعب يمنع من العيش في كنف دولته الواحدة التي يفترض بها أن تجمع شمله، وهي حالة استثنائية نادرا ما حدثت؛ إن حدثت. لذا كانت القضية الوطنية بمثابة الوطن الجامع لمجمل الفلسطينيين، ويعبر عنها ببرنامج وطني واضح وصريح، يعبر عن وحدة القضية والشعب والأرض دون أي مواربة. من هنا يكتسب البرنامج الوطني بعداً تنظيمياً من ناحية وبعداً سياسية وهوياتيا من ناحية أهم وأجدى، وهو الإطار الأفضل لتوحيد الساحات والنضالات المبعثرة، وطنية كانت أم مطلبية.

قضية

هناك عقيدتان صهيونيتان تعرقلان حل الدولة الديمقراطية الواحدة، الأولى أن الدولة اليهودية عنصر جوهري وأساسي بالنسبة للبقاء القومي اليهودي، والثانية أن المحافظة على أغلبية يهودية أمر جوهري لاستمرار وطن قومي يهودي على أرض الدولة. بالمحصلة وبشكل مختصر لا يمكن القبول بدولة واحدة ديمقراطية لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل إلا بعد تجاوز الصهيونية

مقترح الدولة الواحدة
فلسطين أم إسرائيل؟

حسن شاهين

عاد النقاش حول الدولة الواحدة في السنوات الأخيرة إلى التداول إعلامياً، نتيجة المأزق الذي دخلته عملية التسوية، وتبدي استحالة تطبيق حل الدولتين لقطاع من الناس يزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، في ظل الواقع على الأرض الذي أنشأته إسرائيل على مدار أزيد من ربع قرن منذ توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية، وتعمل على ترسيخه ومده بأسباب الاستدامة.

هذا النقاش، وإن تصاعد أخيراً، إلا أن مقدماته ترجع إلى مطلع العقد الأول من القرن الجاري، عندما وصلت «عملية السلام» إلى حائط مسدود بعد رفض الرئيس الراحل ياسر عرفات الإملاءات الأميركية-الإسرائيلية في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وتفجر الانتفاضة الثانية. كانت معطيات الواقع في ذلك الوقت المبكر نسبياً تكفي للخروج باستنتاج أن «عملية السلام» وفق أوسلو ومرجعياته قد استنفدت حظوظها، وأن قبول القيادة الفلسطينية بمبدأ تأجيل كافة الملفات الوطنية الكبرى إلى مرحلة الحل النهائي كان فخاً مميتاً سقطت فيه. كانت الصورة واضحة حينها، لكن البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترسخت عقب تأسيس السلطة في الضفة والقطاع جعلت إقرار القيادة الفلسطينية - التي هي جزء من تلك البنى - بذلك الاستنتاج بمثابة انتحار. فهذه البنى غير مهيئة ولا مصممة ولا تستطيع بشتى شباكتها الدولية الاقتصادية والتمويلية والسياسية، سواء في الضفة أو غزة، مواجهة بدائل انهيار الكيان السياسي الفلسطيني دون الدولاتي الذي تشكل بعد أوسلو، ودخل طور التحول إلى كيانين بعد سيطرة حماس على غزة.

في تلك الفترة نفّذ شارون انسحابه الأحادي من غزة، وشرع في إقامة جدار الفصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية، واجتاح جيشه الضفة الغربية بالكامل، وحاصر عرفات - اعتقله عملياً - في جناح صغير معزول داخل المقاطعة في رام الله، قضى فيه معظم أيامه الأخيرة.

لم تكن العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة لمواجهة قوى الانتفاضة المسلحة وحسب، فقد كانت الشق الخشن من عملية أشمل، لها بعد دولي، استهدفت تقويض ما تبقى من مقومات مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 67 داخل المؤسسة الفلسطينية. أما شقها الناعم أو السياسي فتمثل بمجموعة من المطالب والإجراءات التي فرضت على القيادة الفلسطينية حينها، أبرزها استحداث منصب رئيس وزراء نقل إليه كثير من صلاحيات الرئيس عرفات والغرض من ذلك علاوة على تجييع عرفات إيجاد رأس هرم إداري للسلطة منفصل عن رأس الهرم القيادي الوطني، كذلك وضع قيود وضوابط رقابية صارمة على مالية السلطة، علاوة على إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينية لتؤدي بكفاءة أعلى الدور الوظيفي الذي أنشئت في الأساس من أجله، بعد أن تجاوزته خلال الانتفاضة ومارست دوراً كفاحياً إلى جانب فصائل المقاومة.

السياسة الإسرائيلية بشقيها الخشن والناعم حظيت بغطاء من الإدارة الأميركية ترجمته رسالة الرئيس جورج دبليو بوش لشارون بتاريخ 14 نيسان/ إبريل 2004، التي جاء فيها: «وكما يبدو جلياً فإن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم في إسرائيل». «وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949».

وبذلك فقد أقرّت إدارة بوش الابن بمطلبين إسرائيليين أساسيين؛ الأول ضرب مبدأ الالتزام بخطوط ما قبل حزيران 1967، والثاني أن عودة اللاجئين تكون إلى أراضي الدولة الفلسطينية فقط، لا إلى أراضيهم التي شردوا منها إثر النكبة كما نص القرار الأممي 191.

نجحت إسرائيل بغطاء من الإدارة الأميركية في إنهاء حقبة ياسر عرفات، بعد أن استنزفت الزعيم التاريخي حتى آخر قطرة تنازل يمكن أن يقدمها، ومهدت لبداية حقبة فلسطينية جديدة بقيادة جديدة. ومع أن هذه القيادة ظلت متمسكة بالمطالب الأساسية لعرفات إلا أنها لا تمتلك مهارته في اجتراح البدائل السياسية، وبخلافه لا ترى سبيلاً سوى العمل الدبلوماسي لتحقيق تلك المطالب.

شهدت مرحلة ما بعد عرفات الاستمرار في توسعة المستوطنات القائمة وإقامة أخرى جديدة، ومد جدار الفصل العنصري، والإمعان في فصل التجمعات السكانية الفلسطينية وتحويلها إلى معازل، وفي الوقت نفسه تطويع الأجهزة الإدارية والأمنية الفلسطينية، لتعمل على تلبية وتحقيق مصالح إسرائيل في الضفة والقطاع، الأمنية والاقتصادية، في ظل تقويض أي إمكانية واقعية لقيام دولة فلسطينية «قابلة للحياة» بحسب الوصف الأميركي.

أي أن الواقع على الأرض هو دولة أبارتايد واحدة غير معلنة، يعيش فيها شعبان؛ إسرائيلي يهودي يتمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشعب فلسطيني ينقسم إلى فئتين رئيسيتين؛ الأولى من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويتمتعون بجزء من حقوقهم في دولة تصف نفسها رسمياً بأنها «يهودية»، والفئة الثانية من الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية (وهم بدورهم ينقسمون لفئات عدة تبعاً لأماكن وجودهم)، وهؤلاء حقوقهم منقوصة بشكل فادح. الاختلاف بين دولة الأبارتايد الإسرائيلية ودولة الأبارتايد البائدة في جنوب أفريقيا أن الأخيرة كانت تعترف بأنها كذلك، أما الأولى فهي تتهرّب من أي مسؤولية تجاه السكان الفلسطينيين من غير حملة جنسيتها بذريعة عملية التسوية التي يفترض أن تفضي في مستقبل مزعوم لدولة فلسطينية.

صفقة ترامب... تشريع واقع غير شرعي

كما أسلفنا نجحت إسرائيل في إقامة دولة أبارتايد غير معلنة، مستغلة ضعف وسذاجة وفردانية القيادة الفلسطينية المتنفذة التي وقعت في فخ أوسلو وكذلك الظرف العربي والدولي المواتي بشكل غير مسبوق لها. واستمرت الإدارات الأميركية المتعاقبة في توفير الغطاء الدولي لسياسة إسرائيل، ربما الاستثناء الوحيد كان تمرير إدارة أوباما في آخر عهدته الثانية قرار مجلس الأمن رقم 2334 ضد الاستيطان، بينما ظلت القيادة الفلسطينية في زمن عرفات ومن تلاه وتعامل مع الولايات المتحدة كمرجع وضامن وحيد تقريباً لعملية التسوية.

وأخيراً جاءت الرؤية التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الثلاثاء 28 كانون الثاني/ يناير، والتي تم التمهيد لها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قبلها بعامين، وشكلت دعوة صريحة للقبول بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل كما هو، أي شرعنة نتائج السياسات الإسرائيلية غير الشرعية بحسب القانون الدولي طوال العقود التي تلت حرب 1967، بما يعنيه ذلك من إنهاء كل المرجعيات القانونية السابقة لما يعرف بعملية السلام. وقدمت الصفقة/ الرؤية مكتسبات فورية لإسرائيل مع وعود بـ«مكتسبات» للفلسطينيين لكن بعد خمس سنوات، وللمفارقة هي المدة الزمنية نفسها التي حددها اتفاق أوسلو للفترة الانتقالية التي كانت يفترض أن تنتهي في أيار/ مايو 1999 وتعقبها مفاوضات الحل النهائي، لكن لا الفترة الانتقالية انتهت ولا المفاوضات النهائية بدأت، وأكدت الدور الوظيفي لأي كيان فلسطيني، بغض النظر عن اسمه، سلطة أو دولة، فهو موجود كالية إسرائيلية للتحكم في السكان الفلسطينيين، بما يضمن أمن الدولة الصهيونية واستغلالهم اقتصادياً بأقل التكاليف، وعلاوة على ذلك فإن دولة البنتستونات التي سمتها رؤية ترامب «فلسطين الجديدة» لن تكون منزوعة السلاح فقط بل منزوعة السيادة على الأرض، والحدود، وفي علاقاتها الدولية، ما يجعلها في مكانة دون دولة حتى وإن كان المسمى كذلك.

إدارة ترامب كانت دقيقة في توصيف الرؤية لا المبادرة لما قدمته، فهي غير قابلة للتنفيذ لكن تضع إطاراً سياسياً يشكل سقفاً سياسياً لمستقبل منتظر، حين تبرز قيادة «واقعية» فلسطينية جديدة، تقبل بعصفور تظن أنه في يدها، بالضبط كما فعلت القيادة التي وُهمت بإمكانية خيار الدولتين.

سياسة شارون والغطاء السياسي الأميركي أنهيا أوسلو

مواجهة الأبارتهايد الشكل المستقبلي للنضال من أجل الديمقراطية

الاحتلال يستبيح حقوق الفلسطينيين في أراضي 1967 (عاصون وزوز/ الأناضول)

دولة أبارتهايد واحدة

نجحت إسرائيل، بغطاء من الإدارة الأميركية، في إنهاء حقبة ياسر عرفات، ومهدت لبداية حقبة فلسطينية جديدة بقيادة جديدة.

ومع أن هذه القيادة ظلت متمسكة بالمطالب الاستقلالية الأساسية لعرفات، إلا أنها لا تمتلك مهارته في اجتراح البدائل السياسية، وبخلافه لا ترى سبيلاً سوى العمل الدبلوماسي لتحقيق تلك المطالب.

شهدت مرحلة ما بعد عرفات الاستمرار في توسعة المستوطنات القائمة وإقامة أخرى جديدة، ومد جدار الفصل العنصري، والإمعان في فصل التجمعات السكانية الفلسطينية وتحويلها إلى معازل، وفي الوقت نفسه تطويع الأجهزة الإدارية والأمنية الفلسطينية، لتعمل على تلبية وتحقيق مصالح إسرائيل في الضفة والقطاع، الأمنية والاقتصادية، في ظل تقويض أي إمكانية واقعية لقيام دولة فلسطينية «قابلة للحياة» بحسب الوصف الأميركي.

أي أن الواقع على الأرض هو دولة أبارتايد واحدة غير معلنة، يعيش فيها شعبان؛ إسرائيلي يهودي يتمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشعب فلسطيني ينقسم إلى فئتين رئيسيتين؛ الأولى من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويتمتعون بجزء من حقوقهم في دولة تصف نفسها رسمياً بأنها «يهودية»، والفئة الثانية من الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية (وهم بدورهم ينقسمون لفئات عدة تبعاً لأماكن وجودهم)، وهؤلاء حقوقهم منقوصة بشكل فادح. الاختلاف بين دولة الأبارتايد الإسرائيلية ودولة الأبارتايد البائدة في جنوب أفريقيا أن الأخيرة كانت تعترف بأنها كذلك، أما الأولى فهي تتهرّب من أي مسؤولية تجاه السكان الفلسطينيين من غير حملة جنسيتها بذريعة عملية التسوية التي يفترض أن تفضي في مستقبل مزعوم لدولة فلسطينية.

صفقة ترامب... تشريع واقع غير شرعي

كما أسلفنا نجحت إسرائيل في إقامة دولة أبارتايد غير معلنة، مستغلة ضعف وسذاجة وفردانية القيادة الفلسطينية المتنفذة التي وقعت في فخ أوسلو وكذلك الظرف العربي والدولي المواتي بشكل غير مسبوق لها. واستمرت الإدارات الأميركية المتعاقبة في توفير الغطاء الدولي لسياسة إسرائيل، ربما الاستثناء الوحيد كان تمرير إدارة أوباما في آخر عهدته الثانية قرار مجلس الأمن رقم 2334 ضد الاستيطان، بينما ظلت القيادة الفلسطينية في زمن عرفات ومن تلاه تتعامل مع الولايات المتحدة كمرجع وضامن وحيد تقريباً لعملية التسوية.

وأخيراً جاءت الرؤية التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الثلاثاء 28 كانون الثاني/ يناير، والتي تم التمهيد لها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قبلها بعامين، وشكلت دعوة صريحة للقبول بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل كما هو، أي شرعنة نتائج السياسات الإسرائيلية غير الشرعية بحسب القانون الدولي طوال العقود التي تلت حرب 1967، بما يعنيه ذلك من إنهاء كل المرجعيات القانونية السابقة لما يعرف بعملية السلام. وقدمت الصفقة/ الرؤية مكتسبات فورية لإسرائيل مع وعود بـ«مكتسبات» للفلسطينيين لكن بعد خمس سنوات، وللمفارقة هي المدة الزمنية نفسها التي حددها اتفاق أوسلو للفترة الانتقالية التي كانت يفترض أن تنتهي في أيار/ مايو 1999 وتعقبها مفاوضات الحل النهائي، لكن لا الفترة الانتقالية انتهت ولا المفاوضات النهائية بدأت، وأكدت الدور الوظيفي لأي كيان فلسطيني، بغض النظر عن اسمه، سلطة أو دولة، فهو موجود كالية إسرائيلية للتحكم في السكان الفلسطينيين، بما يضمن أمن الدولة الصهيونية واستغلالهم اقتصادياً بأقل التكاليف، وعلاوة على ذلك فإن دولة البنتستونات التي سمتها رؤية ترامب «فلسطين الجديدة» لن تكون منزوعة السلاح فقط بل منزوعة السيادة على الأرض، والحدود، وفي علاقاتها الدولية، ما يجعلها في مكانة دون دولة حتى وإن كان المسمى كذلك.

إدارة ترامب كانت دقيقة في توصيف الرؤية لا المبادرة لما قدمته، فهي غير قابلة للتنفيذ لكن تضع إطاراً سياسياً يشكل سقفاً سياسياً لمستقبل منتظر، حين تبرز قيادة «واقعية» فلسطينية جديدة، تقبل بعصفور تظن أنه في يدها، بالضبط كما فعلت القيادة التي وُهمت بإمكانية خيار الدولتين.

الدولة الواحدة في الميزان الفلسطيني والإسرائيلي

حتى إعلان برنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي عام 1974 كان برنامج التيار الرئيس في الثورة الفلسطينية المعاصرة ينادي بدولة فلسطين الديمقراطية كهدف نهائي، يتعايش فيها سكان فلسطين التاريخية تحت مظلة المواطنة الكاملة. بعد البرنامج المرحلي ظهر مشروع الدولتين، وتم ترسيمه مع القبول بقرار الأمم المتحدة 242 في المجلس الوطني في الجزائر عام 1988. منذ البرنامج المرحلي غاب هدف الدولة الديمقراطية الواحدة عن أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى لدى القوى التي عادت لتؤكد تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني بعد معارضتها لأوسلو. فرفضت مشروع الدولتين دون أن تحدد البديل، وبات بالمحصلة السؤال لم يعد دولة واحدة أم دولتين، فخيار الدولتين مات إكلينيكياً منذ زمن. الواقع كما هو اليوم وآفاق تطوره في المستقبل تقول إننا في كل الأحوال أمام خيار وحيد هو الدولة الواحدة. وهذا أمر لن يغيره تسمية الكيان الوظيفي منزوع السيادة (السلطة الفلسطينية) في المستقبل بدولة فلسطين وفق محددات رؤية ترامب. السؤال الحقيقي والذي تترتب عليه مهام عمل ونضال هو أي دولة واحدة؛ هل هي دولة الأبارتايد الإسرائيلية أم دولة فلسطين الديمقراطية؟

تظاهرات في القدس ضد العنصرية الإسرائيلية ضفي اغتيال إياد الحلاق الخارقوف/ الأناضول)

تظاهرة فلسطينية ضد ضم الضفة الغربية (جعفر اشتيه/ فرانس برس)

«الدولة الواحدة»... طرح فلسطيني بامتياز

بيسان عدوان

بعد أربعة عقود من تبنّي الفلسطينيين، رسمياً، حل الدولتين، بات المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة، في المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تؤشر كل المعطيات إلى عدم تحقيق هذا المشروع على الأرض. فمنذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000، كفت قيادة الاحتلال عن تأييد الفكرة بالقيام بعدد من الإجراءات الملموسة عملياً وقانونياً التي تتنافى مع «حل الدولتين»، بل تتنافى مع الفكرة القائلة بأن الأراضي التي شملها الانتداب تضم جماعتين قوميتين، إذ تمت مصادرة كثير من أراضي الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات، وتوسيع شبكات الطرق لربط الكتل الاستيطانية بعضها مع بعض، إلى جانب الأراضي التي صودرت من أجل جدار الفصل العنصري، وعبر إقرار قانون يهودية الدولة في 2018، وإقرار عاصمة أبدية لـ «إسرائيل» 2019، وأخيراً قرار ضم أراضي غور الأردن 2020. هكذا بات حل الدولتين مجرد ذكرى تاريخية لدى الأجيال الجديدة التي أعقبت الثورات العربية وعاشت إخفاقات السلطتين الفلسطينية إلى جانب التضييق الاقتصادي التي تفرضه سلطة الاحتلال من جهة والسلطة الفلسطينية بشقيها فتح وحماس.

طروحات «الدولة الواحدة» من اليمين إلى اليسار

كان ثمة مبدأ يقوم على فكرة «الدولة لكل مواطنيها»، وهو طرح الفلسطينيين منذ عشرينيات القرن الماضي ويعتبر امتداداً للنظام العثماني، خاصة في بداية القرن العشرين الذي ضم المسلمين واليهود والمسيحيين والأرمن والدروز والأوروبيين والشركس»، إذ ورد في شهادات القيادات الفلسطينية هذا الطرح أمام لجنة كينغ-كرين في عام 1919، وقرارات المؤتمرات العربية الفلسطينية السبعة في الأعوام ما بين 1919 و1928، والالتماسات التي قدمت للانتداب البريطاني وعصبة الأمم في الثلاثينيات، والمواقف التي عُرضت في محادثات مائدة سانت جيمس المستديرة في عام 1939، وفي اللجنة الأنجلو-أميركية في عام 1946 وفي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين في عام 1947.

كذلك تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية (التي تأسست في عام 1965) صيغاً مختلفة للدولة الواحدة في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات وحتى الثمانينيات، فكان الهدف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية لجميع مواطنيها، وقد نص على ذلك الميثاق الوطني الفلسطيني المعدّل لعام 1968. وسعت المجالس الوطنية الفلسطينية حتى عام 1974 إلى دولة واحدة علمانية وديمقراطية في كامل فلسطين، مدعومة من 99% من الفلسطينيين. بدأت القيادة الفلسطينية التخلي عن هذا الطرح العريضة كانت محل اتفاق العمل والليكود دائماً والاختلاف كان على التفاصيل. وعلى هامش التيار الرئيس كان دائماً هناك تيار الترانسفير، وعلى هامش الهامش هناك نخب ثقافية ترى أن إسرائيل دخلت أو ستدخل مرحلة ما بعد الصهيونية، وهؤلاء منهم من دعم حل الدولتين لكن على قاعدة أقل كولنيالية - إن صح التعبير - من التيار الرئيس، ومنهم من دعم حل الدولة الديمقراطية الواحدة.

لكن وجود نخب ثقافية تدعم خيار الدولة الديمقراطية الواحدة لا يكفي بالطبع لنرى يوماً ما تياراً يدعمه في الداخل الإسرائيلي في المستقبل القرب أو المتوسط وربما حتى البعيد، فالمسألة إسرائيلياً أكثر تعقيداً بكثير مما هي على الجانب الفلسطيني، فبحسب الباحثة الأميركية فرجينيا تيلي «هناك عقيدتان صهيونيتان تعرقلان حل الدولة الديمقراطية الواحدة، الأولى أن الدولة اليهودية عنصر جوهري وأساسي بالنسبة للبقاء القومي اليهودي، والثانية أن المحافظة على أغلبية يهودية أمر جوهري لاستمرار وطن قومي يهودي على أرض الدولة». بالمحصلة وبشكل مختصر لا يمكن القبول بدولة واحدة ديمقراطية لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل إلا بعد تجاوز الصهيونية.

التيارات الداعية لفكرة «الدولة الواحدة» من مجموعات فلسطينية مختلفة، وإن تباينت في ماهية الدولة ونظامها السياسي، لكنها في الأغلب اشتركت في المبادئ الأساسية وهي: وحدة فلسطين، وحقوق الإنسان، وحق المواطنة لكل الذين يعيشون في المنطقة بين النهر والبحر، والحق المطلق غير القابل للتصرف بعودة كل الفلسطينيين الذين تعرضوا لعملية تطهير عرقي كمواطنين، أينما يكونون، واستعادة أملاكهم في وطنهم. منذ بدايات الألفية الثانية ظهرت مجموعات ثقافية وسياسية ناقشت فكرة طرح الدولة الواحدة من الفلسطينيين واليهود المتخلصين من صهيونيتهم وعملوا كلهم من أجل تأكيد حق العودة، الذي يمكن أن يتحقق فقط في إطار دولة ديمقراطية واحدة. في كل تلك المجموعات هناك من يركز، ليس على «اسم الدولة» بل على شكلها، أي يركز على أن تكون دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، أو دولة ثنائية القومية، لكنها «دولة إسرائيل»، باعتبار أن الاسم ليس هو المشكلة بل إن المشكلة تكمن في تكوين الدولة الصهيونية القائم على التمييز العنصري، ولهذا يكون الهدف هو «النضال» من أجل إزالة هذا التمييز وتحويلها إلى دولة ديمقراطية.

الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية

يطرح بعض الناشطين فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، بينهم مجموعة داعية إلى طرح أكثر تحديدا ووضوحا في رؤيتها كمجموعة «فلسطين دولة ديمقراطية علمانية واحدة»، رغم صعوبة طرح العلمانية لدى الأوساط الفلسطينية، نظراً لسطوة وحضور الخطاب الديني الإسلامي لدى الفلسطينيين، ويصرون في طرحهم على تحديد اسم الدولة ونظامها السياسي وماهيتها، إذ يرون أن كلّ حل لا يناقش المشكلة الرئيسية التي أدّت إلى تدمير شعب واحتلال بلده وتشريد جزء كبير من سكانه يعتبر ناقصاً، وكذلك مشكلة وضع الدولة الصهيونية ودورها الإقليمي في خدمة الإمبريالية، ويفضي حتماً إلى وضع الفلسطينيين في وضع أدنى في تكوين الدولة والمجتمع، حيث تسيطر النخبة الصهيونية، ويتحكم الرأسمال الصهيوني. ويشيرون إلى أن الصراع في جوهره هو صراع عربي صهيوني نتيجة كون الدولة الصهيونية مرتكز السيطرة الإمبريالية، وبالتالي ليست فلسطين معزولة عن محيطها، ولا يتعلق الأمر بوضع مشابه لجنوب أفريقيا، التي أدى الحلّ فيها إلى استمرار هيمنة الرأسمال «الأبيض» على الاقتصاد، وبقاء التمييز قائماً.

> بدأت القيادة الفلسطينية التخلي عن الدولة الواحدة بعد العام 1974 عندما تم إقرار البرنامج المرحلي

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مسار

حظي الكفاح المسلح المنطلق من الشتات، وعبر عقود، بالإجماع الوطني الفلسطيني، فكان أكثر الأساليب فاعلية في تحريك الشتات ومنحه التماسك، والوحدة، والحراك السياسي المطلوب، بوصفه أقصر الطرق لانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. انسجم ذلك مع المناخ العالمي الذي ولدت في رحمه منظمة التحرير الفلسطينية، وهيمنت عليه حركات التحرر العالمية، الساعية إلى الاستقلال عبر الثورة المسلحة، ضمن جبهة عالمية يقودها الاتحاد السوفييتي، وأحزاب وهيئات، ذات وزن داخل المجتمع الغربي، تدعم هذا الاتجاه وتسانده. وكان المناخ العربي لا يزال منشغلاً بالمواجهة مع إسرائيل.

بقيادة «فتح»، هيمنت منظمة التحرير الفلسطينية (P.L.O) ذات التوجهات العلمانية طويلاً على الساحة السياسية الفلسطينية، فلم يوظّف الإسلام عامل جذب واستقطاب في خضم الصراع مع إسرائيل. وبديلاً عن الانخراط في نشاط سياسي، ركزّ «الإخوان المسلمون» في الأراضي المحتلة، خلال الخمسينيات والستينيات، على النشاط الاجتماعي الدعوي، حيث رأوا، كغيرهم من الإسلاميين، أن خسارة فلسطين تسبّب بها ضعف العالم الإسلامي، وأنه يمكن استرجاعها فقط بعد عودة العرب إلى الإسلام، وإقامة دولة إسلامية فوق وطنية، تهزم الصهيونية. تناقض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. انسجم ذلك مع المناخ العالمي الذي ولدت في رحمه منظمة التحرير الفلسطينية، وهيمنت عليه حركات التحرر العالمية، الساعية إلى الاستقلال عبر الثورة المسلحة

التحرر الوطني الفلسطيني

صعود الإسلام السياسي والصراع على السلطة

حسام أبو حامد

تمحور المشروع الوطني الفلسطيني، بشأن الصراع مع إسرائيل، بعد العام 1948، حول تحويل اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي الشتات، شعباً واحداً منظماً بقضية وطنية، عبر تأسيس حركة تحرر وطني فلسطيني، أصبح معها التحرير هدفاً استراتيجياً، قام عليه حق العودة. وحظي الكفاح المسلح المنطلق من الشتات، وعبر عقود، بالإجماع الوطني الفلسطيني، فكان أكثر الأساليب فاعلية في تحريك الشتات ومنحه التماسك، والوحدة، والحراك السياسي المطلوب، بوصفه أقصر الطرق لانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. انسجم ذلك مع المناخ العالمي الذي ولدت في رحمه منظمة التحرير الفلسطينية، وهيمنت عليه حركات التحرر العالمية، الساعية إلى الاستقلال عبر الثورة المسلحة، ضمن جبهة عالمية يقودها الاتحاد السوفييتي، وأحزاب وهيئات، ذات وزن داخل المجتمع الغربي، تدعم هذا الاتجاه وتساندهِ. وكان المناخ العربي لا يزال منشغلاً بالمواجهة مع إسرائيل.

> سعت حماس إلى تقديم نسخة من الوطنية الإسلامية لجذب شريحة أوسع من الجماهير

امتناع الإخوان عن المقاومة المسلحة لإسرائيل مع نهج الكفاح المسلح والتيار الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد حرب 1967، وبدا التناقض على أشده بين المشروعين الإسلامي والوطني مما عطل طويلاً الفعل السياسي الفلسطيني.

صعود الإسلام السياسي

تغيّرت طبيعة نشاط الإسلاميين في فلسطين بعد الثورة الإيرانية العام 1979، وقبل ظهور «حماس»، حيث أكد منشور للإخوان وزّع صيف عام 1986 على ضرورة الحفاظ على الهوية الفلسطينية، لأن القضاء عليها، يعني القضاء التام على القضية الفلسطينية، وبدأ العمل الوطني الفلسطيني يظهر في منشورات الحركة. وبالرغم من أن حركة «فتح» وظّفت رموزاً ومواضيع إسلامية من أجل حشد الدعم الشعبي للقضية الوطنية، إلا أن أهدافها بقيت سياسية وعلمانية، وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية على التحرر الوطني باعتباره سبب وجودها. أما الإسلامية، فكانت مركزية في أيديولوجية «حماس»، التي أخضعت الوطني لأجندتها الدينية.

منذ الإعلان عن تشكيلها أوائل الانتفاضة الأولى، رفضت «حماس» الانضمام إلى الجماعات العلمانية في قيادة الأنشطة اليومية للانتفاضة، وفرضت أجندتها وأنشطتها على الشارع الفلسطيني، وأعلن ميثاقها العام 1988 أنها جزء من حركة «الإخوان المسلمين»، وهدفها النهائي إعلاء كلمة الله فوق كل شبر من فلسطين، عبر المقاومة المسلحة، لا عبر الحلول السياسية. وكجزء من تكتيكها في تحييد منظمة التحرير العلمانية، وتكريسا لنفسها، سعت حماس إلى صياغة موقف أكثر شعبوية تجاه الوطنية الفلسطينية، والقومية العربية، بتقديم نسخة من وطنية إسلامية تجذب شريحة أوسع من الجماهير، فأدخلت العناصر الفلسطينية في المثل الأعلى الإسلامي، وكاملت بين الهويتين الفلسطينية والإسلامية، فقدّمت نفسها حركة إسلامية تستمد «أفكارها ومصطلحاتها ومفاهيمها» من الإسلام، إلا أنها «حركة فلسطينية مميزة»، وتسعى «لرفع راية الله على كل قطعة من أرض فلسطين». ويدمجها الهوية الفلسطينية مع الإسلام أصبح الأخير المكون الرئيسي للهوية الفلسطينية. وإن كان هدف حماس، قريب المدى، التحرير الكامل وإقامة دولة إسلامية في فلسطين، فإن هدفها، طويل المدى، هو إقامة الدولة الإسلامية واستعادة الخلافة. ورات في الانتفاضة الفلسطينية الأولى فرصة مهمة لإعادة الفلسطينيين إلى هويتهم الإسلامية العام 1991 بوصفه صفقة لبيع الأرض الفلسطينية، وفي العام نفسه شكّلت جناحها العسكري «كتائب عز الدين القسام». وفي العام 1993 رفضت حركة حماس اتفاقية أوسلو ورات فيها خرقا للمقدس الفلسطيني، ورات في الحكم الذاتي الممنوح للفلسطينيين بموجب «أوسلو» إعادة تنظيم للاحتلال بطريقة أكثر راحة للإسرائيليين. ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية رفضت الحركة التخلي عن سلاحها، واستمرت ترفع شعار المقاومة. بدا التعارض على أشده بين منطق السلطة ومنطق المقاومة المسلحة، وبدات حماس تعرّف نفسها، وتكتسب سلطتها على الأرض من خلال معارضة «أوسلو»، وامتلاك إمكانيات عسكرية تسهّل أو تعقّد أي مسار سياسي. وبعملياتها المسلحة ضد إسرائيل ضُربت عصفورين بحجر واحد؛ قاومت إسرائيل، وجلبت مزيدا من الضغوط الإسرائيلية والأميركية على السلطة الفلسطينية، وعرقلت المفاوضات. في 20 يناير/كانون الثاني 1996، عقدت السلطة الفلسطينية أول انتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني.

باتت حماس وفتح جزءا من المشكلة وليس الحل (سامح رحمي/Getty)

المقاومة المسلحة والعملية السياسة

هاجمت «حماس» مؤتمر مدريد للسلام العام 1991 بوصفه صفقة لبيع الأرض الفلسطينية، وفي العام نفسه شكّلت جناحها العسكري «كتائب عز الدين القسام». وفي العام 1993 رفضت حركة حماس اتفاقية أوسلو ورات فيها خرقا للمقدس الفلسطيني، ورات في الحكم الذاتي الممنوح للفلسطينيين بموجب «أوسلو» إعادة تنظيم للاحتلال بطريقة أكثر راحة للإسرائيليين. ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية رفضت الحركة التخلي عن سلاحها، واستمرت ترفع شعار المقاومة. بدا التعارض على أشده بين منطق السلطة ومنطق المقاومة المسلحة، وبدات حماس تعرّف نفسها، وتكتسب سلطتها على الأرض من خلال معارضة «أوسلو»، وامتلاك إمكانيات عسكرية تسهّل أو تعقّد أي مسار سياسي. وبعملياتها المسلحة ضد إسرائيل ضُربت عصفورين بحجر واحد؛ قاومت إسرائيل، وجلبت مزيدا من الضغوط الإسرائيلية والأميركية على السلطة الفلسطينية، وعرقلت المفاوضات. في 20 يناير/كانون الثاني 1996، عقدت السلطة الفلسطينية أول انتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني. وكان السؤال المطروح على «حماس»: هل ينبغي عليها أن تشارك في العملية السياسية لتمنح الشرعية للسلطة الفلسطينية، رغم أنها نتاج «أوسلو» الذي رفضته؟ قرّرت عدم المشاركة، ومع ذلك، فاز بعض أعضائها الذين شاركوا بشكل مستقل.

أثبت فشل مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بعد قمة كامب ديفيد في يوليو/تموز 2000 مدى التعنّت الإسرائيلي بشأن قضايا الحل النهائي الاستراتيجية: العودة والقدس والحدود، ومهّد انهيار مفاوضات السلام الطريق للانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول/ سبتمبر العام 2000. ترددت «حماس» في المشاركة في أنشطة الانتفاضة خلال الأشهر الستة الأولى، وحين بدا عرفات مسيطرا على فعالياتها، ولاعبا رئيسيا في استمرارها، اتخذت قرارها بالمشاركة عبر العمليات التفجيرية، والتسلل إلى المستوطنات، والهجمات الصاروخية على المدن والقرى المحتلة العام 1948. وباحتلال إسرائيل للضفة، وتدمير مؤسسات السلطة، والتخلص من ياسر عرفات في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، ثم انسحابها من غزة العام 2005، أصبحت «حماس» أحد اللاعبين الرئيسيين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

قدّم الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ضمانات تفيد بتأييد الإدارة الأميركية للموقف الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي. استنتجت «حماس» أن اتفاق «أوسلو» انتهى عملياً، وأن الانتفاضة الفلسطينية وفرت إمكانيات نضالية جديدة، وأن غياب عرفات سيضعف «فتح» ويفجّر خلافاتها الداخلية، وأن هذه التغيرات تؤثر بصورة نوعية في مجرى العمل الوطني الفلسطيني، وتطرح سقوط المشروع الوطني الفلسطيني كما تصورته حركة فتح. بدت حماس أكثر ثقة بنفسها، وبامتلاكها البنية التحتية اللازمة للتدخل في أي وقت كبديل لقيادة الفلسطينيين سياسيا، وإدارتهم اجتماعيا واقتصاديا، عبر دمج ما تبقى من بنى تحتية للسلطة الفلسطينية مع شبكة الخدمات الاجتماعية الإسلامية الموجودة لديها بالفعل، والتي شملت: المستشفيات، والعيادات، والمكتبات، والمعاهد، ودور الأيتام، والمدارس، وغيرها. وحين وأصبحت الطريق ممهدة للانتخابات الرئاسية الفلسطينية في يناير/كانون الثاني 2005، والانتخابات التشريعية في يناير 2006، قررت الحركة التقدم إلى واجهة المشهد السياسي، وخاضت الانتخابات التشريعية.

من الأيديولوجيا إلى البراغماتية

منذ فوزها بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني، في يناير 2006، وتشكيلها حكومة فلسطينية عاشرة، بدت «حماس» أكثر براغماتية حين قبلت بحل سياسي للمشكلة الفلسطينية على أساس إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، بموجب تفاهماتها المصالحة مع «فتح» (وثيقة الأسرى)، كما أعلنت الحركة في مناسبات مختلفة عن استعدادها لوقف المقاومة المسلحة، وعرضت هدنة لمدة عشر سنوات مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي عام 1967. اعتقد العديد من المراقبين أن هدف هذه المناورة السياسية هو امتصاص الضغط الدولي، وسحب البساط من تحت فتح والسلطة الفلسطينية، وربما توجه حماس لنفسها كطرف في أي مفاوضات مقبلة. وبعد سيطرتها المسلحة على السلطة في غزة العام 2007، ضغط المجتمع الدولي على حماس، واشترط لحصولها على اعتراف دولي نبذها للعنف، والاعتراف بإسرائيل، وبالاتفاقيات السابقة الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

عند قيام السلطة الفلسطينية، كان دستورها انحرافا عن علمانية ميثاق المنظمة منذ العام 1968، حين أعلن أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية ستكون مصدرا رئيسيا للتشريع. أما «حماس»، وهنا المفارقة، بصفتها الحاكم الوحيد لغزة، ورغم اتخاذها إجراءات تهدف إلى تحقيق أسلمة تدريجية للمجتمع الفلسطيني، لم تطبّق أيديولوجيتها الإسلامية، ممثلة في إقامة دولة إسلامية، بل ركزت جهودها على البقاء في السلطة، والصمود في وجه المقاطعة الدولية، والحصار متعدد الأطراف. كان الأمن أولوية للحركة، فمارست قبضتها الحديدية على القطاع في وجه العلمانيين والإسلاميين على السواء. هناك من يعتقد أن بإمكان حماس أن تتحول إلى حزب سياسي وتطور برنامجا وطنيا خالصا تحتاجه الساحة الفلسطينية، وهناك من يعتقد أنها رغم كل تلك البراغماتية تبقى حركة دينية أولا وأخيرا.

القيود الدولية المفروضة على غزة عزّزت، عن غير قصد، سيطرة «حماس» حين أصبح فقراء غزة أكثر اعتمادا على «حماس» وحكومتها، قبل تدمير الانفاق بين غزة وسيناء بعد الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس محمد مرسي، والتنكيل بـ «الإخوان المسلمين» العام 2013، وتشديد الحصار الاقتصادي والمالي، وتدمير جزء من بنيتها التحتية، بعد عدة حروب شنّتها إسرائيل على القطاع. في يونيو/حزيران 2015 أنهارت حكومة الوحدة التي تشكلت بين حركتي فتح وحماس، وفشل الطرفان في المضي في خطوات فعلية للتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية.

وثيقة العام 2017

مع تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على الحركة، كشفت «حماس»، في 1 أيار/ مايو 2017، عن وثيقة سياسية جديدة، جعلت من هدفها النهائي المتمثل في التحرير الكامل لفلسطين مؤجلا يمكن الوصول إليه لاحقا، وقبلت حلا مؤقتا قائما على حدود العام 1967. وبذلك حاكت حماس البرنامج المرحلي الذي صادقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، كما حذفت إشارات ميثاقها الأصلي (1988) إلى اليهود، لتصوّر النضال الفلسطيني على أنه نضال قومي وطني لا ديني، مع استمرارها في رفض الاعتراف بدولة إسرائيل (لتلافي ذلك، عرضت أكثر من مرة على إسرائيل هدنة طويلة الأمد)، تمسّكت الوثيقة بالمقاومة المسلحة طريقا للتحرير، ولم تشر إلى ارتباط حماس بجماعة «الإخوان المسلمين». البراغماتية السياسية جعلتها تبدو أقلّ تديناً، وانخفضت اللغة الدينية في خطابها بشكل كبير لصالح التركيزّ على السياسة العملية. ورغم انسداد الأفق أمام المقاومة المسلحة التي لم تعد لا المعطيات الدولية ولا اللوجستية تسمح بها، وتكلفتها العالية فلسطينياً، لم تتوافر لدى حماس بدائل نضالية أخرى.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة العلمانية؟

كان تبني المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 للبرنامج المرحلي بداية التنازل عن فلسطين التاريخية

سامي حسن

لم يمض عامان على انطلاقة الثورة الفلسطينية حتى جاءت نكسة حزيران، حيث أكملت إسرائيل احتلالها لكامل الأرض الفلسطينية. وصار هدف الثورة، ليس تحرير الأراضي التي احتلت عام 1948 بل أيضا التي أحتلت عام 1967. أي خلال التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر. وقد بقيت المقاومة الفلسطينية متمسكة بهذا الهدف، حتى انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني 1974 حيث تبنت القيادة الفلسطينية البرنامج المرحلي وإقامة السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية.

كان هذا بداية التنازل عن هدف إقامة الدولة الفلسطينية الواحدة الموحدة لصالح خيار الدولتين. الأمر الذي ترجمته القيادة الفلسطينية بتوقيعها اتفاق أوسلو عام 1993 والذي اعترفت بموجبه بإسرائيل، متنازلة عن 78% من فلسطين، متجاهلة وضع الفلسطينيين داخل ما يسمى «الخط الأخضر»، وقضية اللاجئين وحقهم في العودة (لم توقع القيادة الفلسطينية على التنازل عن حق العودة، لكنها أبدت تفهمها لهواجس الإسرائيليين من موضوع اللاجئين. وصرح العديد من القادة الفلسطينيين في أكثر من مناسبة بأن العودة ستكون إلى أراضي السلطة الفلسطينية). لقد قام اتفاق أوسلو على تجزئة القضية الفلسطينية أرضا وشعبا، ولم يعالج المشكلة من أساسها من حيث إن هناك شعبا اغتصبت أرضه وشرد في المنافي وبالتالي من حقه العودة إلى أرضه وتقرير مصيره عليها.

مع ذلك، وعلى رغم التنازلات الكبيرة أخرى، كحل الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية، ليس بسببها فشل حل الدولتين، بل لأن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن ينطلق من وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ووحدة أرضه، ومن فهم صحيح لطبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني، ودولته العنصرية، مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي حصلت خلال 72 عاما من عمر إسرائيل والنكبة، لا سيما منها، الواقع الديمغرافي والاستيطاني ودرجة التداخل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن عدد الفلسطينيين قد تجاوز 13 مليونا. يعيش نصفهم(6,5 ملايين) في فلسطين التاريخية والنصف الآخر في الشتات. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية، فقد بلغ عدد سكان إسرائيل حوالي 9 ملايين، منهم 6,8 ملايين (74%) يهود، وحوالي 2 مليون (إسرائيليون) في فلسطين. إذا كان مطلوباً من الجميع، فلسطينيين وإسرائيليين، التعامل بواقعية مع الوضع الديمغرافي، فإن على الإسرائيليين أيضاً، التخلي عن عنصريتهم وصهيونيتهم، والاعتراف بجريمة التطهير العرقي التي ارتكبتها العصابات الصهيونية الاسرائيلي المستمر، تدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، التوسع في الاستيطان، الجدار العازل، تقطيع الضفة وتهويد القدس، الفصل بين الضفة وغزة...الخ) إلى فشل اتفاق أوسلو وحل الدولتين. الأمر الذي دعا القيادة الفلسطينية إلى التهديد بحل السلطة والدفع باتجاه حل الدولة الواحدة لإسيما بعد المواقف الأميركية الأخيرة (الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، صفقة القرن).

يدرك الجميع، والفلسطينيون قبل الإسرائيليين، أن تهديدات السلطة ما هي إلا زوبعة في فنجان، هدفها استجداء العودة للمفاوضات على أساس حل الدولتين؟! هذا الحل الذي شكل تبنيه من قبل القيادة الفلسطينية خطأ استراتيجيا، وتفريطا بالحقوق الفلسطينية، وانطوى على جهل بـ / تجاهل لـ جوهر القضية الفلسطينية وطبيعة المشروع الصهيوني ودولته العنصرية.

وعليه، فإن الدعوة لتبني خيارات أخرى، كحل الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية، ليس سببها فشل حل الدولتين، بل لأن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يحقق الحرية والعدالة والمساواة لكل الفلسطينيين، وأن كل شيء عرضة للتغير. فالأوضاع التي يرونها اليوم تصب في مصلحتهم وتبرر تعنتهم، قد تنقلب غداً ضدهم؟ والاستقرار النسبي الذي يظنون أنهم ينعمون به، قد ينقلب كابوساً يؤرقهم؟ فطالما أن الفلسطينيين، بأعدادهم التي أشرنا لها، يعيشون فوق أرضهم، وطالما استمر حرمان الفلسطينيين من حقوقهم، فإن الصراع سيبقى مفتوحاً على مصراعيه، ولن يغلق بدون حل، يرضى عنه كل الفلسطينيين، في الداخل والشتات، ويعيد لهم حقوقهم ويستجيب لتطلعاتهم في الحرية والتحرر والعدالة والمساواة.

فالتفكير الآني، هو تفكير قاصر ينم عن جهل صاحبه بقوانين الصراع، وعدم اطلاعه على التاريخ، وانعدام رؤيته للمستقبل. أما بالنسبة للداعين إلى حل نهائي ودائم للصراع، مبني على استرجاع الحقوق، واحترام حقوق الإنسان الجماعية والفردية، وتحقيق العدالة والمساواة ، فلا مناص لهم، فلسطينيين وإسرائيليين، من تبني خيار الدولة الواحدة، ديمقراطية كانت أم ثنائية القومية؟.

> بدائل لحل الدولتين، يدور في أوساط الفلسطينيين أكثر من أوساط الإسرائيليين

بحق الفلسطينيين، أصحاب الأرض الأصليين، والاعتراف، طبعاً، بحقوق الفلسطينيين بما فيها حقهم في العودة وتقرير المصير.

لا شك أن غالبية الإسرائيليين اليوم يشعرون بأن إسرائيل في ذروة قوتها وتفوقها، يدعمهم في ذلك ما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية والعربية من انقسام وتشرذم وضعف، وموقف الإدارة الأميركية بزعامة ترامب (الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، صفقة القرن...إلخ)، وتهافت العديد من الأنظمة العربية على التطبيع مع إسرائيل. وعليه، لا غرابة في أن نقاش خيارات الحلول للصراع وطرح بدائل لحل الدولتين، يدور في أوساط الفلسطينيين أكثر بكثير من أوساط الإسرائيليين، الذين باتوا أكثر يمينية وتطرفاً، ولسان حالهم يقول ما الذي يجبرنا على تقديم ما يرونه تنازلات للفلسطينيين؟ لكن ما يغيب عن بال الإسرائيليين وحساباتهم، إذا جاز تكثيف ما كتب حول كلا سيطرة قومية على أخرى، هي الضامن للاستقرار ولمنع سيطرة قومية على الأخرى. هكذا أدى غياب الديمقراطية إلى انهيار العديد من من الدول متعددة القومية، لعل أبرزها الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا التي تفككت إلى 6 دول. بينما نجحت الدول، التي اعتمدت النظام الديمقراطي، في الحفاظ على استقرارها واستمرارها كسويسرا التي تتكون من 26 إقليما فيدراليا وتنتشر فيها أربع لغات هي الألمانية (ينطق بها 17 كانتونا أخرى. هكذا أدى غياب الديمقراطية تشكل 65% من السكان) الفرنسية (4 كانتونات يشكلون 18%) والإيطالية (كانتون واحد يشكل 10%) إضافة إلى اللغة الرسمية (الرومانية). وكذلك بلجيكا التي تتكون من إقليمين هما الفلمندي الذي يشكل 60% من السكان ويتكلمون باللغة الفلمنكية (الهولندية البلجيكية) والألوني الذي يشكل سكانه 40% ويتكلمون الفرنسية.

الدولة الواحدة الديمقراطية شبه مستحيلة مع تصاعد التطرف الإسرائيلي (إيمانويل دونالد/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رؤية

حل الدولة الديمقراطية الواحدة، التي يعيش فيها الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون، ليس معناه تهميش رواية السكان الأصليين، بل بالعكس، إن استعادة الرواية التاريخية الوطنية، وتوطيدها، شرط أساسي، في تشكيل القاعدة الثقافية والفكرية لهذا الحل، وشرط في إعادة توجيه الوعي نحو عدالة قضية فلسطين. إن من أخطر نتائج أوسلو ووهم التسوية، التسليم بالرواية الصهيونية الزائفة، وتشويه الوعي، وتجزئته، بحيث بات الشعب الفلسطيني وكأنه شعوب. لقد كان شرط المستعمر الصهيوني، وكذلك الحلف الإمبريالي الأميركي، في اتفاق أوسلو تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، وإدانة المقاومة الفلسطينية، ومنح الشرعية الفلسطينية لإسرائيل، وشرط في إعادة توجيه الوعي نحو عدالة قضية فلسطين. إن من أخطر نتائج أوسلو ووهم التسوية، التسليم بالرواية الصهيونية الزائفة، وتشويه الوعي، وتجزئته، بحيث بات الشعب الفلسطيني وكأنه شعوب. لقد كان شرط المستعمر الصهيوني، وكذلك الحلف الإمبريالي الأميركي، في اتفاق أوسلو تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، وإدانة المقاومة الفلسطينية، ومنح الشرعية الفلسطينية لإسرائيل، ببنيتها العنصرية والكولونيالية، وبجرائمها التي ارتكبتها على مدار تاريخ الحركة الصهيونية. كل ذلك انتهى بخلق وعي زائف، بات مماسساً، في إطار هياكل حكم، وخطاب سياسي، وثقافي، منفصلة عن التاريخ، والجغرافية، والتطلعات الحقيقية للناس.

الدولة الواحدة

عوض عبد الفتاح

يعدّ حل الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني، رؤية مستقبلية وطريقاً تحريرياً بالمفهوم الشامل، وفي الوقت ذاته هو حلّ عادل لقضية فلسطين، لأنه ينصف جميع تجمعات شعبنا في جميع أماكن تواجده. هو المصل المضاد للظلم الفاحش، وبديل عن التجزئة والتفتيت، وتعدد الأجندات وتصادمها. هو الحل الطبيعي الذي كان يجب أن يسود قبل أن يتوغل الاستعمار البريطاني، وبحمايته ورعايته، الغزوة الصهيونية، باعتبار أن فلسطين هي في الأصل قطر عربي، وجزءٌ من الجغرافية العربية، والتاريخ والحضارة العربية.

وإذا تذكرنا المطالب الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية، بعد تجددها وانطلاقها إثر النكبة فهي التحرير والعودة، والتي تطورت، أواخر الستينات، إلى مطلب الدولة الديمقراطية الواحدة (العلمانية) والتي حددت للمرة الأولى رؤيتها لحل المسألة اليهودية التي خلقها الاستعمار الغربي في قلب الوطن العربي، والمتمثل بقبول المستوطنين اليهود مواطنين متساوين في هذه الدولة، بعد هزيمة الصهيونية وتفكيك المنظومة الكولونيالية والعنصرية، وآلة القتل والقهر والنهب والسيطرة، المعتمدة من قبل هذه المنظومة. ولكن للأسف تم التخلي عن هذا الحل لأسباب معروفة، واستبداله بفكرة التقسيم التي كان قد رفضها شعب فلسطين وحركته الوطنية، الأمر الذي مهّد لاحقاً للتفريط بوحدة الحق الفلسطيني، وصولاً إلى التفاوض على كيفية تقسيم الضفة الغربية، وتنصيب نظام البانتوستانات.

التطور المهم في هذا الشأن، هو أننا اليوم، نشهد تحطم الأوهام والمراهنات القاتلة، التي امتدت على مدار أربعة عقود، وبالتوازي نشهد بداية تفتح وعي جديد، نحو العودة إلى امتلاك الفهم لطبيعة الصراع وما يترتب على هذا الفهم من استحقاقات وحلول.

ليس المقصود بحل الدولة الواحدة أن تعود فلسطين إلى قطر عربي بدون المستوطنين الأوروبيين اليهود، فهذا الأمر بات غير وارد، سوى ربما، في حرب دموية يذهب ضحيتها مئات الآلاف، قد تحصل في المستقبل البعيد جداً، ولا أعتقد أن الشعب الفلسطيني يقبل ذلك. إذ تتجه أنظار الكثير من النخب نحو نموذج جنوب أفريقيا، أو ما يشبهه، مع ما يتضمن من تحرر الإنسان الفلسطيني من الاستعمار، وتحرر الإنسان اليهودي الإسرائيلي من العنصرية الصهيونية.

لقد أحدث المستعمر تحولات جذرية في طبيعة التركيبة الديمغرافية في فلسطين. وجميع المنادين بالدولة الديمقراطية الواحدة يقبلون بالعيش المشترك، بعد تفكيك المنظومة الاستعمارية، أي أننا ندرك أنه لا يوجد عدالة مطلقة. ولا بد من القول إن حل الدولتين ليس حل وسط تاريخياً، بل هو حل تصفوي وظالم وعنصري، وأن حل الدولة الديمقراطية الواحدة هو الحل الوسط التاريخي، لأنه يقبل ببقاء المستوطنين، بعد الاعتراف بالظلم، وتصحيحه، وبعد التخلي عن الامتيازات الاستعمارية.

إن مواصلة الاعتقاد، أو الترويج لحل الدولتين، خاصة بعد أن أعلن الكيان الاستعماري، رسمياً، وليس حكومة الليكود فحسب، أن فلسطين ملكه حصرياً، وأن كل فلسطين مستعمرة واحدة تقع تحت سيطرته الأبدية، هو ضرب من العبث، وإمعان في التخريب والخراب، والتيه، والأخطر إمعان في تبديد طاقات الشعب الفلسطيني، وتكريس حالة التجزئة.

إن النتيجة العملية لاستمرار اللهاث وراء وهم حل الدولتين، هي تمدد وترسخ المشروع الاستعماري الاستيطاني، في المنطقة الفلسطينية التي كان من المفترض أن يقام فيه كيان فلسطيني، ما لا يستطيع رؤيته، وإدراكه، الواهمون، وكذلك المضللون خاصة طبقة أوسلو، هو أن النقاش في المرحلة الحالية ليس بين دولتين ودولة واحدة، بل على شكل الدولة الواحدة المستقبلية، أو على نوع الاستراتيجية التحررية البديلة، إذ إن الواقع الجغرافي، الذي فرضه المستعمر، لا يترك خياراً أمام الشعب الفلسطيني، سوى استعادة فكرة فلسطين، ووحدة شعب فلسطين، أي استعادة مصادر قوة القضية الفلسطينية. والقضية الأخرى الخاضعة للنقاش هي ما إذا كان يجب تحديد نوع الحل حالياً، أو التركز في كيفية خلق ظروف نضالية تقلب الموازين وعلاقات القوة السائدة، وبعدها نجلس ونتحدث عن الحل. وهو نقاش هام جداً، وشرعي، ويصب في الخروج من شرنقة حل الدولتين نحو أفق أوسع من التفكير والتخيل. ولكننا نحن في حملة الدولة الواحدة لا نوافق على مسار واحد بل نتبنى المسارين: مسار تحديد الهدف النهائي للنضال الفلسطيني، الآن، وبالتوازي الخوض في مسار تشكيل جبهة فلسطينية شعبية عريضة، حول شعار، أو هدف، إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني التحرري. نحن نتبنى مبدأ التكامل لا التضارب بين البرامج والاستراتيجيات التحررية. وهذا ينبع من توجهنا ومن نظرتنا لحل الدولة الواحدة، باعتباره مشروعاً وحدوياً ومشروع مقاومة، وكفاح طويل المدى؛ مقاومة ثقافية، وإيديولوجية، وسياسية، وشعبية، وميدانية. وهو أيضاً عملية بناء اجتماعي، ومجتمعي، ومؤسساتي، واقتصادي، وثقافي، يجري في خضمها، تكوين الطلائع القادمة للتغيير والنضال، والبناء الحضاري الشامل.

تفنيد الادعاء بفيتو الاستيطان

إن مقاومة الاستيطان بما هو عنف، واعتداء، وعدوان، ونهب وقتل، جزء من البرنامج الكفاحي لحركة الدولة الواحدة. نحن ننظر إلى إسرائيل باعتبارها مستعمرة، بدأت استعمارها واستيطانها، في مناطق الساحل الفلسطيني، والجليل والمثلث والنقب والقدس قبل عام 1948، ثم مدت مشروعها الاستعماري الاستيطاني إلى بقية فلسطين بعد احتلال عام 1967، وهو مستمر حتى اللحظة ببالغ القسوة والوحشية. ومن الواضح أن المشروع الصهيوني جوهره المحو، وزرع المستوطنات، والمستوطنين، في وطننا، وهو التحدي الأساس أمام الشعب الفلسطيني. إن أنصار حل الدولتين يحاججون أنصار الدولة الواحدة، بأن هذا الحل يعني قبول المستوطنين في الضفة الغربية، في حين حل الدولتين، يفترض رفض وجود المستوطنات. لكن أليس أنصار الدولتين، وتحديدا فريق أسلو، هم الذين قبلوا غالبية المستوطنات، وبقاء مئات الآف المستوطنين، داخل الضفة الغربية والقدس، وفق مبدأ تبادل الأراضي، هذا ناهيك عن القبول، ومنح الاعتراف الرسمي بالمستعمرة اليهودية الصهيونية داخل الخط الأخضر، التي تستعمر، وتنهب، وتقمع مليونا ونصف مليون فلسطيني، يحملون المواطنة الإسرائيلية، والتي أيضاً تمنع عودة عشرة بنود، رؤيتنا العامة لطبيعة الدولة المستقبلية، بكونها دولة ديمقراطية، دولة كل مواطنيها، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وكل من يعيش فيها. هذه الدولة تكون ديمقراطية دستورية تنبع سلطة الحكم وسن القوانين فيها من إرادة الشعب. وفي بند الحقوق الجماعية، جاء أنه في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة سيحمي الدستور الحقوق الثقافية الجماعية وسيوفر الضمانات الدستورية لازدهار جميع اللغات والفنون والثقافات بحرية. ولن تحظى أي جماعة في هذه الدولة بأي امتيازات خاصة، ولن يكون لأي منها أي نفوذ أو سيطرة على الآخرين. إن مهمة وضع برنامج مفصل لمضمون هذه الدولة، متروكة لدينامية الواقع المتغير، ولتطور العمل والتعاون بين مختلف المجموعات والأفراد المنخرطين بهذا الجهد، نظرياً وعملياً. وقد جرى تطور مهم على هذا الصعيد في الأشهر القليلة الأخيرة، إذ بادرت مجموعات وأفراد ينادون بحل الدولة الواحدة، من الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات في الانضواء تحت مظلة «حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية» التي انطلقت من مدينة حيفا أوائل عام 2018، بهدف تطوير العمل الجماعي، وتجميع عوامل قوة، والمضي باتجاه التحول نحو حركة شعبية تكون رافعة هامة في توليد ثقافة سياسية، وتحررية، ذات بعد وطني، وإنساني، ونهضوي شامل، وجزء من المبادرات والجهود الأصيلة الكثيرة الجارية للنهوض بالواقع الفلسطيني. وهذا التطور يعكس اتساع التأييد لفكرة الدولة الواحدة.

الرواية التاريخية الفلسطينية والحل المقترح

حل الدولة الديمقراطية الواحدة، التي بالتأكيد أن الدولة الواحدة، والعيش في ظل نظام ديمقراطي، عادل، وإنساني، هو الكفيل بتحقيق العدالة والسلام الدائم. ولكن حتى بعد تحقيق الدولة الواحدة سيحتاج الأمر إلى سنين طويلة من العمل للتغلب على إرث الصراع وإفرازاته. لا توجد في العالم دول مثالية. غير أن هذا الحل هو أفضل من اللهاث وراء التقسيم والفصل العنصري وتكريس الاستعمار، ووهم حل الدولتين، لأن ذلك وصفة لمواصلة القتل وإزهاق الأرواح والعيش بالسيف. وهذا الهدف النبيل، يتوقف تحقيقه على ما نقوم به نحن الفلسطينيين من كفاح شامل، ومن خلال استراتيجية مقاومة فعالة، وتبني خطاب تحرري أخلاقي، وحشد الشعب والأصدقاء، وأحرار العالم، والتواصل مع الأحرار من اليهود في إسرائيل، والعالم الغربي، خاصة في أميركا، حيث تشهد الجالية اليهودية هناك، شروخاً في الموقف من ممارسات إسرائيل، وكذلك في الموقف من الحل.

مستقبل وديمومة الحل

أغلب المنادين بالدولة الواحدة ينطلقون من مبدأ العدالة، وليس تأثرا بميزان القوى، ولا لأن إسرائيل قتلت حل الدولتين. طبعا هذا لا يعني تجاهل ميزان القوى الراهن، أو دور القوى الدولية والإقليمية، في الصراع، سلبا أو إيجابا، لأن النضال ليس موجهاً ضد إسرائيل فقط، بل أيضاً ضد القوى التي تدعمها وتمول وتساند آلة القتل الاستعمارية. والقوى الثورية، أو قوى التغيير، تبني خطواتها التكتيكية، والمرحلية، بناء على معطيات الواقع المتغير، وبناء على ما تستطيع فعله في لحظة معينة. ولكنها لا تغير الهدف النهائي، أي التحرر والعدالة.

لا شك أن قتل إسرائيل لوهم حل الدولتين، من خلال التوسع الاستعماري الاستيطاني، الإجرامي، يدفع إلى تبني الاستعمار الكولونيالي، والتحرر الشامل، بصورة أسرع، ويفتح فرصا جديدة، على خلاف ما يريده المستعمر، لإعادة توحيد الشعب الفلسطيني، ويشق الطريق أمام حل الدولة الواحدة. تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية، عند نجاحها في إعادة بناء نفسها كحركة تحرر وطني، وعندما تتبنى خطاباً ديمقراطياً أخلاقياً واضحاً يستند إلى القيم الكونية، كالعدالة والمساواة، والحرية، أن تعيد مكانتها في إطار الثورات وحركات التحرر العالم العربي والعالم أيضا. لقد تمكنت اللجنة الوطنية للمقاطعة، التي انطلقت من رام الله، في أسوأ الظروف، عام 2004، من تحقيق فتوحات مبهرة في ساحة الرأي العام الشعبي الغربي، واحيت واستعادت حركة التضامن العالمي، التي كانت من ضحايا اتفاقية أوسلو الذي أوهم الكثيرين بأن القضية الفلسطينية كانت في طريقها إلى الحل. ونرى أن أزمة النظام الرأسمالي المتوحش، النيوليبرالي، وانكشاف قصوره الفاضح في التصدي لجائحة كورونا، يجب أن تدفع بالحركة الوطنية الفلسطينية، أو القوى الفلسطينية الديمقراطية التحررية، إلى إعادة ربط نضالها بنضال الشعوب التي تناضل ضد هذا النظام وما يمثله من تركيز غير مسبوق من الثروة في أيدي قلة تفتقد الرحمة والأخلاق، تجاه المقهورين. إن المأساة الفلسطينية، أسوة بمآسي شعوب أخرى كثيرة، عربية، وغير عربية، هي نتاج جرائم النظام الرأسمالي الذي تطور إلى أمبريالي توسعي في أواخر القرن التاسع عشر. ونفس هذا النظام العالمي لا يزال حياً، ويمارس نفس الظلم بحق شعبنا، والاستغلال الطبقي والاجتماعي ضد شعوبه، رغم الأزمات التي تعصف به.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

حل الدول الواحدة سابق لقيام إسرائيل (Getty)

مشروع مقاومة وليس رؤية فحسب

مواجهة الاستيطان جزء من البرنامج الكفاحي

لا تصالح مع الاستيطان (Getty)

الأجانب يمكنهم العودة للقرى المهجورة (Getty)

العمارسات الإسرائيلية دمرت حلّ الدولتين (Getty)

تجريف المنازل مستمر في الضفة الغربية (Getty)

تفكيك المنظومة الاستعمارية

ليس المقصود بحل الدولة الواحدة أن تعود فلسطين إلى قطر عربي بدون المستوطنين الأوروبيين اليهود، فهذا الأمر بات غير وارد، سوى ربما، في حرب دموية يذهب ضحيتها مئات الآلاف، قد تحصل في المستقبل البعيد جداً، ولا أعتقد أن الشعب الفلسطيني يقبل ذلك. إذ تتجه أنظار الكثير من النخب نحو نموذج جنوب أفريقيا، أو ما يشبهه، مع ما يتضمن من تحرر الإنسان الفلسطيني من الاستعمار، وتحرر الإنسان اليهودي الإسرائيلي من العنصرية الصهيونية.

لقد أحدث المستعمر تحولات جذرية في طبيعة التركيبة الديمغرافية في فلسطين. وجميع المنادين بالدولة الديمقراطية الواحدة يقبلون بالعيش المشترك، بعد تفكيك المنظومة الاستعمارية، أي أننا ندرك أنه لا يوجد عدالة مطلقة. ولا بد من القول إن حل الدولتين ليس حل وسط تاريخياً، بل هو حل تصفوي وظالم وعنصري، وأن حل الدولة الديمقراطية الواحدة هو الحل الوسط التاريخي، لأنه يقبل ببقاء المستوطنين، بعد الاعتراف بالظلم، وتصحيحه، وبعد التخلي عن الامتيازات الاستعمارية.

إن مواصلة الاعتقاد، أو الترويج لحل الدولتين، خاصة بعد أن أعلن الكيان الاستعماري، رسمياً، وليس حكومة الليكود فحسب، أن فلسطين ملكه حصرياً، وأن كل فلسطين مستعمرة واحدة تقع تحت سيطرته الأبدية، هو ضرب من العبث، وإمعان في التخريب والخراب، والتيه، والأخطر إمعان في تبديد طاقات الشعب الفلسطيني، وتكريس حالة التجزئة.

إن النتيجة العملية لاستمرار اللهاث وراء وهم حل الدولتين، هي تمدد وترسخ المشروع الاستعماري الاستيطاني، في المنطقة الفلسطينية التي كان من المفترض أن يقام فيه كيان فلسطيني، ما لا يستطيع رؤيته، وإدراكه، الواهمون، وكذلك المضللون خاصة طبقة أوسلو، هو أن النقاش في المرحلة الحالية ليس بين دولتين ودولة واحدة، بل على شكل الدولة الواحدة المستقبلية، أو على نوع الاستراتيجية التحررية البديلة، إذ إن الواقع الجغرافي، الذي فرضه المستعمر، لا يترك خياراً أمام الشعب الفلسطيني، سوى استعادة فكرة فلسطين، ووحدة شعب فلسطين، أي استعادة مصادر قوة القضية الفلسطينية. والقضية الأخرى

دولة واحدة ديمقراطية لكل مواطنيها

المشكلة الآن تتمثل بأن العالم كله يتبنى حلّ الدولتين الميت سريرياً، لكن يمكن استغلال ذلك لمعاقبة إسرائيل ومحاسبتها على ممارساتها الإجرامية بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 67

ماجد عزام

لعل أفضل ما تمخضت عنه صفقة القرن الأميركية ثم خطة الضم الإسرائيلية لثلث الضفة الغربية المنبثقة عنها الاقتناع التام بموت حلّ الدولتين الذي كان هدفاً لعملية التسوية السياسية في العقود الثلاثة الأخيرة، والذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنّته في الجزائر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، عبر إعلان الدولة الفلسطينية الذي حمل في طياته تناقضاً كبيراً كونه استند أساساً إلى قرار التقسيم 181، بينما استندت مساحة الدولة إلى القرار 242، وجاءت وفق ما تعرف بحدود حزيران/ يونيو 1967، أي الضفة الغربية بما فيها القدس طبعاً وقطاع غزة، وبما يعادل 22 بالمائة من مساحة فلسطين التاريخية، بينما أعطى قرار التقسيم 45 بالمائة منها للدولة العربية في فلسطين.

إعلان الجزائر مثّل تناقضاً وقطعاً مع تبني القيادة الفلسطينية ولعقود فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة عبر القبول بالتقسيم كحلّ بين الشعب المحتل والقوة القائمة بالاحتلال في سابقة تتناقض مع التجارب التاريخية المماثلة، والأهم من ذلك ربما أن القبول بحل الدولتين جاء في الوقت الذي كان فيه هذا الحلّ يحتضر فعلاً بعد وضع الأسس الاستراتيجية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية عبر الكتل الكبرى الثلاث: غوش عتصيون، معاليه أدوميم وارئيل، بموازاة حرية حركة مقبولة للمواطنين والبضائع في كامل فلسطين التاريخية، بينما مثّل اتفاق أوسلو من الناحية الإسرائيلية - خاصة بعد مقتل رئيس الوزراء السابق إسحق رابين - غطاء لقتل حلّ الدولتين عبر مضاعفة الاستيطان عدة مرات، وخلق وقائع على الأرض بما فيها المستوطنات العشوائية - بالمصطلح الإسرائيلي - بما لا يترك مجالاً أمام الفلسطينيين لأكثر من حكم ذاتي بلدي موسع تحت مسمى دولة مع اختلاف إسرائيلي حول نسبة الأراضي التي تعطى لهم، وتوافق على ما تعرف بثوابت أو لاءات الإجماع الصهيوني الثلاث: لا لعودة اللاجئين ولا لتقسيم القدس ولا للعودة إلى حدود حزيران/ يونيو 1967، والفرق هنا ربما أن رابين أراد الوصول إلى انفصال لحماية الأغلبية اليهودية في الدولة العبرية عبر التوافق مع الفلسطينيين، بينما أراد أرئيل شارون فعل ذلك بشكل أحادي وفق قاعدة أن الانفصال تطبيق للإيديولوجيا الصهيونية وليس تنازلاً عنها، كما كتبت تسيبي لفني حرفياً في وثيقة حزب كديما المدافعة عن الانفصال في مواجهة حملة المعارضة الشرسة من قبل أحزاب وحركات اليمين المتطرف بقيادة حزب الليكود، الذي هيمن تماماً على الحياة السياسية بعد ذلك إثر انهيار كديما كحزب يميني وحزب العمل كحزب وسط مع اندثار شبه تام طبعاً لليسار وأيضاً بالمصطلح الإسرائيلي.

صفقة القرن الأميركية تبنت الواقع الاستيطاني السالف الذكر، وإلى أقصى مدى من منظور اليمين المتطرف بقيادة حزب الليكود، وهو ما يحاول زعيمه ورئيس الوزراء نتنياهو شرعنته أو تابيده بالأحرى عبر خطة الضمّ الموسعة لغور الأردن وكل مستوطنات الضفة الغربية بما يعادل ثلث مساحتها أو حتى لكتلة استيطانية واحدة، تحديداً «معاليه أدوميم»، التي تشطر الضفة الغربية إلى شطرين، وتعزل القدس عن محيطها البشري الجغرافي الفلسطيني وتقطع الطريق نهائياً على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وفق ما يعرف بحلّ الدولتين مع الضمّ الرسمي أو بدونه. المشكلة الآن تتمثل بأن العالم كله يتبنى حلّ الدولتين الميت سريرياً، لكن يمكن استغلال ذلك ضمن مدى زمني معقول لمعاقبة إسرائيل ومحاسبتها على ممارساتها الإجرامية بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 67، كما تفعل المحكمة الجنائية الدولية، ثم اختيار الوقت المناسب للإعلان عن موت الحل سياسياً ورسمياً، والعودة إلى فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة لكل مواطنيها بما يعني بالضرورة تفكيك المشروع الاستعماري الصهيوني، وهو ما بدأ مفكرون يهود بارزون في القبول به علماً أن السيرورة ما زالت في بداياتها الأولى والتمهيدية نحو التحول الفكري والسياسي العالمي باتجاه حل الدولة الواحدة. إلى ذلك، يجب الانتباه إلى حقيقة أن إسرائيل خلقت في الضفة الغربية، وفي سياق قتل حلّ الدولتين وبمعزل عن تطبيق خطة الضمّ أو لا، واقع فصل عنصري شبيها بنموذج جنوب أفريقيا البائد، لذلك ينبغي أن يكون النضال «الجهاد» في مواجهته مماثلاً للنموذج الأفريقي مدنياً سلمياً ديمقراطياً عبر المطالبة بدولة واحدة وتطبيق المواثيق الدولية ذات الصلة، بما فيها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم وحقوق متساوية للجميع دون انتقاص، وتوزيع عادل للثروة وعدالة انتقالية تستوجب اعتراف المجرمين بجرائمهم الاستعمارية، وربما تنضمن حتى غسل الجنرالين عامي أيلون وكارمي غيلون - قائدي الشاباك السابقين - أقدام ضحاياهما الفلسطينيين مثلما طالبهما جدعون ليفي في هآرتس اقتداء بفعل أحد قادة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

> المشكلة الآن تتمثل بأن العالم كله يتبنى حلّ الدولتين الميت سريرياً، لكن يمكن استغلال ذلك لمعاقبة إسرائيل

هذا يقتضي طبعاً توافقا فلسطينيا واسعا وجدّيا على أسس النضال السابق الذي يستلزم بالضرورة تغييرا في الذهنيات والشخوص وانتخابات شفافة نزيهة تفرز قيادة تمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج، وتخاطب العالم بلغة يفهمها مع التأكيد على موت عملية التسوية وحل الدولتين «بقرار إسرائيلي» عبر خلق وقائع راسخة على الأرض، على أن يتضمن التوافق التخلي عن التفاوض على قاعدة هذا الحلّ الميت، كما عن الكفاح أو العمل المسلح، وبلورة أساليب نضالية سلمية بديلة أكثر نجاعة لتحقيق الهدف. وللمفارقة فقد قدمت صحيفة هآرتس - 3 تموز/ يوليو - وصفة لتلك الأساليب في تعليقها على مؤتمر حماس وفتح الإعلامي تحت شعار موحدون في مواجهة الضمّ، حيث كتبت حرفياً ما يلي «توجد الكثير من الخطط منذ سنوات، بما في ذلك برنامج عمل للنضال الشعبي الذي هدفه العلني هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، على قاعدة مبادرة السلام العربية، ومبنية بالأساس على نشاطات غير عنيفة. هذا يمكن أن يتلخص بإغلاق شارع في الضفة من قبل نساء وأطفال أو مسيرة صغيرة نحو قاعدة عسكرية - هذه أساليب الاحتجاج على تأييد وتعاطف دولي، حتى في أوساط الكثيرين في إسرائيل. ولكن من أجل أن تنجح حقاً مطلوب نقد داخلي وقرار استراتيجي وبرنامج عمل منظم للطرفين. تصريحات ونوايا حسنة كما عرضت الخميس - 2 تموز- لن تكون كافية». برنامج العمل الشعبي السلمي كان «ولا يزال» هو نفسه صالحاً لحلّ الدولة الواحدة بعد موت حل الدولتين، ولكننا بحاجة فعلاً إلى مراجعة وتوجهات استراتيجية وبرنامج عمل توافقي، تماماً كما قالت الصحيفة العبرية عن حق، وهذا يفترض أن يمثل أمر اليوم وكل يوم لنا كفلسطينيين.

بالصورة

لا يوجد برنامج «واقعي» في هذه اللحظة من تاريخ النضال الفلسطيني، قد يدفع إسرائيل للتحول إلى دولة لجميع مواطنيها، أو إقامة فلسطين ديمقراطية علمانية، أو دولة ثنائية القومية أو فيدرالية

مظاهر الدولة الفلسطينية حاضرة بلا سلطة فعلية (هامون وزوز/الأناضول)

الحرية والمساواة في دولة واحدة

سلام السعدي

لم ينشأ برنامج حل الدولتين في دوائر منظمة التحرير الفلسطينية ولا في دوائر صنع القرار الأميركية بل كان، بشكله البائس الذي عرفناه، مشروعاً إسرائيلياً للتعمية على استكمال المشروع الاستيطاني - الاستعماري الهادف للسيطرة على كامل الأراضي الفلسطينية. سمح هذا الحل «الوهم» بخلق سلطة فلسطينية محدودة السيادة وبأجهزة أمنية متعددة ومتنافسة تحولت لأداة غير مباشرة، ولكن ضرورية، تساعد قوى الاحتلال على استكمال مشروعها فيما راحت تدافع عن حل الدولتين وتهاجم الرؤى البديلة باعتبارها «غير واقعية». بمرور الوقت، اتضح أن «واقعية» الدولة الفلسطينية ما هي إلا أكذوبة تروج لها القيادة الفلسطينية باعتبارها، حتى في أسوأ صورها الحالية كمناطق معزولة ومقطعة الأوصال وتفتقد للسيادة، تناسب مصالحهم الفئوية. وبعدما سقطت ورقة التوت عن حجة «الواقعية»، يطرح من يتمسك بهذا الوهم حجة غياب البديل وانقسام الأصوات الناقدة بين برامج متعددة، كالدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة (والذي كان برنامج منظمة التحرير منذ العام 1969 وحتى تعديله بإعلان الاستقلال عام 1988)، وبرنامج الدولة ثنائية القومية أو الفيدرالية أو تحويل إسرائيل لدولة ديمقراطية بحقوق متساوية. ولكن الحقيقة أن تطوير رؤية تفصيلية للحل لن يحقق التقدم المأمول إلا عندما يجري العمل عليه بصورة جدية. لا يمكن لمسألة شديدة التعقيد كالمسألة الفلسطينية أن تشهد إجماعاً حول برنامج عمل بتفاصيل دقيقة للغاية وواضحة، ذلك أن تلك التفاصيل تتطور في خضم النضال وبحسب موازين القوى.

ما يجمع الرؤى البديلة أنها تنطلق من الواقع بعكس ما يدعي أصحاب حل الدولتين الغارقين إما في الطوباوية أو في مصالحهم الضيقة. يظهر الواقع اليوم وجود دولة واحدة فقط هي دولة الأبارتهايد الإسرائيلي التي تقوم فيها مجموعة استيطانية باضطهاد السكان الأصليين وحرمانهم من أدنى حقوقهم الأساسية. هكذا، يصبح السؤال كيف نحول هذه الدولة إلى دولة ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها.

الحقيقة أنه لا يوجد برنامج «واقعي» في هذه اللحظة من تاريخ النضال الفلسطيني. إن برنامج تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها، أو إقامة فلسطين ديمقراطية علمانية، أو دولة ثنائية القومية أو فيدرالية هي خيارات غير واقعية ضمن موازين القوى الحالية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

معظم اراضي الضفة الغربية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية (جعفر اشتية/فرانس برس)

سنوات ضائعة من المفاوضات العبثية (عباس موماني/فرانس برس)

أجهزة السلطة السياسية والتشريعية تأثرت بالانقسام الفلسطيني (عباس موماني/فرانس برس)

قبضة الأمن هي ما حصده الشعب الفلسطيني من مشروع الدولة (جعفر اشتية/فرانس برس)

الاستقلال الاقتصادي أيضاً ممنوع على الفلسطينيين (مجدي فتحي/Getty)

الهروب نحو دولة تحت الاحتلال

معين الطاهر

أخيرًا توضحت استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن وخطة ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، وهي استراتيجية تقول بتغيير صفة السلطة؛ من سلطة إلى «دولة تحت الاحتلال». وهو ما دعا إليه صائب عريقات ومحمد اشتية وأحمد مجدلاني وغيرهم، حتى أصبح هذا القول بمنزلة البرنامج المعتمد للسلطة الفلسطينية في مواجهة رؤية ترامب - نتنياهو. وبحسب ما تسرب من معلومات، فإنّ هذا البرنامج يتضمن دعوة دول العالم إلى الاعتراف بهذه الدولة الوليدة، وإصدار شهادات ميلاد، وبطاقات هوية، وجوازات سفر، دون المرور بالحاسوب الإسرائيلي.

في عام 2012، اعترفت 140 دولة في الجمعية العامة بدولة فلسطين عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ ونحن نسمع، في كل عام، تهديدًا باللجوء إلى الجمعية العامة في العام الذي يليه، وفق البند السابع لحصول فلسطين على عضوية كاملة، تجنبًا للفيتو الأميركي في مجلس الأمن. ولا تجرؤ السلطة على تقديم هذا الاقتراح خوفًا من الغضب الأميركي والصهيوني. أليس من الأجدى أن نبادر إلى ذلك، بدلًا من أن نعود من جديد إلى تعداد الدول المعترفة بفلسطين؟

أما مسألة الوثائق فجدواها لن يتجاوز الجانبين المعنوي والإعلامي، ولن يكون متاحًا للمواطن الفلسطيني استخدامها للسفر، أو في معاملاته كلها دون أن تُدمغ بالرقم الوطني (الفلسطيني) الصادر عن الاحتلال، والذي ترتبط بماكينته الإدارية والأمنية معاملات الفلسطينيين كلها، حيث لا تؤدي السلطة سوى دور الوسيط بين المواطن الفلسطيني وسلطات الاحتلال. هذه الوثائق الرمزية ستجد مكانها على الجدران، بالقرب من إعلان الاستقلال المكتوب بأحرف جميلة من صوغ محمود درويش، قبل أن تتحوّل في اتفاق أوسلو إلى حكم ذاتي محدود ابتلعه الاستيطان والضم الواقعي، ليحوّله إلى كانتونات ومعازل، دون أن يهتم بما إذا كانت ستُسمى دولة أو حتى إمبراطورية، كما قال بنيامين نتنياهو في حديثه لعتاة المستوطنين.

نعم، وقعت دول كثيرة تحت الاحتلال، وهذا لا يعيب شعوبها التي قاومته وانتصرت عليه، وهو خيار الشعب الفلسطيني والأمة العربية. أما الذين رضخوا للاحتلال، وبرروا بقاءهم تحت وطأته بمبررات شتى، فلديهم نظراءهم في التاريخ الحديث، مثل حكومة الجنرال فيشي في فرنسا، مقابل الجنرال شارل ديغول الذي قاد المقاومة، وشكّل حكومة فرنسا الحرة في المنفى.

قد تعيق بعض هذه الخطوات، بما فيها التحرك الدولي، إجراءات الضم القانوني، أو تؤخره قليلًا، لكنها لا تشكّل استراتيجية حقيقية لمقاومة رؤية ترامب - نتنياهو، ولا تنهي الضم الحاصل فعلًا، والمرتبط ببقاء الاحتلال، والذي يتسع مداه مع كل يوم يمر. لن يفيد استبدال مسمى السلطة التي عجزت عن تحقيق أبسط مظاهر السيادة، وفشلت حتى في تحقيق حكم ذاتي بإدارة مستقلة، بمسمى الدولة، إذ لن يتغير جوهر صلاحياتها.

ولا يمكن أن يُفهم سوى أنه هروب من الإجابة عن الأسئلة الحقيقية التي ينبغي العثور على إجابات لها، وفي مقدمتها: كيف نعيد التمسك بروايتنا التاريخية، ونحقق وحدة الشعب والأرض والقضية؟ وكيف نوقف الضم الحقيقي المتمثّل ببقاء الاحتلال، وتغوّل الاستيطان، وقضم الأرض؟ وكيف نصعّد المقاومة، وندحر الاحتلال، ونعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية كقيادة سياسية للشعب الفلسطيني كاملًا على أسس تمثيلية؟